الارهابيون والفتاوى الطالبانية

هناك سؤال نحاول ان نلتف عليه، او نحاول ان نتجاهله؛ لانه يحرج التسلسل المرجعي لافكار التطرف والارهاب. هذا السؤال هو: هل حركة التطرف والتكفير بلا مرجعية (علمية!) تعتمد عليها؟. ومن رحم هذا السؤال، يخرج لنا سؤال اخر: هل هذه المراجع - بصرف النظر عن قيمتها الاعتبارية - التي يتكئ عليها المتطرفون تحلق في فراغ مراجعي، ام انها نتيجة حتمية لتسامحنا الطويل مع الفكر الاصولي المتطرف الذي كان يتدروش من بين ايدينا ومن خلفنا؟.

نحن نحاول - واقول: نحاول؛ لان فتاوى التكفير معلنة! - السكوت عن الكثير من الشخصيات التي تسامحنا معها حينا من الدهر؛ كي لا نعد انفسنا شركاء - ولو بالسلب - في هذا الجنون الارهابي المستعر الان. هل التكفير، ومن ثم التفجير، هو مجرد سلوك عابر لشباب طائش، لا يدري ماذا يفعل، ام هو في الواقع سلوك مشرعن عند اتباعه والمتعاطفين معه، وله اتساقه الشرعي داخل المرجعيات الاصولية؟.

كثير من الذين يراقبون الاحداث من خلال نتائجها فحسب، تتملكهم الحيرة من اصرار هولاء المتطرفين على سلوكهم؛ رغم الخسائر التي تكبدوها، ورغم انهم يعرفون ان مصيرهم الموت لا محالة؛ الا انهم يسيرون - باصرار - في هذا الطريق الوعر، راضين بما اصابهم. يتساءل الكثيرون: ما سر هذا الاستبسال الذي يجعل صاحبه يضحي بروحه وجسده؛ طائعا غير مكره؟. هل يمكن ان يكون هذا، لمجرد ان شابا التقى شابا اخر؛ فاقنعه بضرورة التكفير والتفجير؟. هل يمكن - حتى للاغرار من الشباب - ان تكون المسالة الدينية على هذا النحو من البساطة؟. وهل يمكن لشاب متدين ان يتلبس قناعات (عقائدية) ممن هم في مجاله العمري؟. لاشك ان التوجه العاطفي يبدا من خلال الاقران، ويتطور من خلالهم ايضا. لكن هذا لا يمكن ان يفسر القناعة الفكرية العقائدية التي لا يمكن ان ياخذها الشاب الا عن شخصيات لها اعتبارها في محيطه الخاص. هذه الشخصيات لا بد ان تكون معروفة في تسلسلها المرجعي الذي يزكيها عند هولاء. كما لا بد ان يكونوا - اي الشخصيات المرجعية - معروفين، ولامد غير قصير، بالاشتغال الشرعي؛ حتى يمكن ان تحظى مقولاتهم بالقبول عند هولاء الذين يبحثون عن الخلاص.

محمد بن علي المحمود *

عندما يبدا هولاء الشباب في البحث عن الخلاص في الدنيا والاخرة، تكون البيئة المحيطة بهم هي التي توجههم الى من تظن به العلم والتقوى ليكون الخلاص على يديه. وهنا تاتي الاشكالية النسقية الضاربة بعمق في الوعي العام المتدين عندنا، حيث الاعلم والاتقى والانقى، هو المتشدد في احكامه ورواه. البيئية التي تخضع لهذا الاشكال النسقي، توجه الناشئ الذي يبحث عن الخلاص الى من تعدهم رموزها في التشدد والمغالاة. وعندما يتم التشكيك في علم او ورع العلماء المجتهدين العالمين بروح العصر؛ يكون الاتجاه الى الطرف الاخر المتشدد، حتمي الوقوع. قبل سنتين وثمانية اشهر تقريبا، خرج مشايخ التكفير الثلاثة على شاشة التلفزيون، معلنين تراجعهم عن فتاوى التكفير والتفجير. قبل خروجهم كانوا مجهولين. وقد احتار الكثير من المراقبين في الواقعة؛ اذ كيف يمكن ان ياخذ هولاء الشباب فتاوى تتعلق بمصيرهم الدنيوي والاخروي من هولاء الذين ليس لهم قيمة اعتبارية في سياق الطرح الشرعي السائد عندنا. هولاء الثلاثة المجاهيل، كيف يمكن ان يكونوا مرجعية شرعية لشباب يبحث عن الخلاص الكامل؟!. كيف يضعون مصيرهم في ايدي هولاء الذين لا يعرفهم احد؛ الا في محيطهم الخاص، والخاص جدا.؟

اذكر ان الباحث الاسلامي: عبدالصبور شاهين، قال عن فتوى متطرفة وعنصرية لاحدى الشخصيات التي لها قبول في الخط السلفي المتشدد: لا قيمة لها، انها لمجهول من مجاهيل. كانت الفتوى التي احتقرها الشيخ عبد الصبور، توصي بالفرقة الطائفية، وتدعونا الى ان (نبصق!!!) في وجوه شريحة من مواطنينا، لمجرد الاختلاف الطائفي. نسبت هذه الفتوى لمن نسبت اليه غير متحققة على وجه اليقين القطعي، وان كنت أُرجّح انها له؛ لانه لم يصدر اية براءة منها؛ رغم انها شاعت اعلاميا، واستنكرت في الداخل والخارج. لم يستطع عبدالصبور شاهين - رغم سلفيته وحماسه الطائش للتراث والتاريخ - ان يتحمل فتوى عنصرية متطرفة من هذا النوع المقيت من الفتاوى العنصرية. ولهذا قال عن صاحبها: انه مجهول من مجاهيل. ما فات الشيخ: عبدالصبور شاهين، ان هذا المجهول على مستوى العالم الاسلامي، بل والعربي، بل والخليجي، بل وفي كثير من مناطق المملكة، له جمهوره الخاص. وهو جمهور يراه علما وعالما، ومقبول الفتوى في كل ما يعرض لهم من قضايا خاصة وعامة.

فكون عبدالصبور لا يعرفه، لا يعني انه بلا جمهور ولا اتباع، ولو قل عددهم، مقارنة بغيرهم من الجماهيريين. بل، ان احدى القنوات الفضائية المتاسلمة، تبث لهذا الذي وصفه عبدالصبور شاهين، بانه مجهول من مجاهيل، ما يسمى بالدروس العلمية!. وعندما تشاهد مستوى الحشد الذي يتلقى عنه، ومستوى الخشوع والتدروش التي يتسم به المتلقون عنه، تعلم انه رغم كونه مجهولا عند الشيخ: عبدالصبور شاهين، وامثاله من المعنيين بالخطاب الاسلامي ورموزه، الا ان جمهوره الخاص مقتنع به غاية الاقتناع، الى درجة متابعة ما تفتر عنه شفتاه؛ ليكتبه تعليقا على الكتاب الذي يتابطه.

اذن، كون الذي يتصدر للفتوى مجهولا عند كثير من المعنيين بالخطاب الاسلامي، وبالسياق الفكري، لا يعني انه لا يمتلك جمهورا خاصا، ضمن بيئته الخاصة. ساتوقف الان عند شخصية مجهولة من مجاهيل - على حد تصنيف الشيخ: عبدالصبور - لا يعرفها الكثير من القراء، الا انها معروفة في محيطها الخاص، وعند من يتقاطع معها في الهم والاهتمام. قد لا يعرفه اكثر من عشرة الاف من ابناء بيئته الخاصة. لكن، من هولاء العشرة الاف، يوجد - على الاقل!!! - الف منهم، يرونه مرجعية معتمدة في الافتاء. ولك ان تتصور ماذا يمكن ان يفعل هولاء الالف؛ عندما ينخرطون في سلك التعليم؛ وعندما يربّون ابناءهم وتلاميذهم على مقولاته وارائه المتطرفة. ولو خرج عن كل واحد من هولاء الالف، متطرف واحد، ينفذ بعض ما يدعو اليه هذا الشيخ!؛ لامتلات البلاد بالطالبانيين. انه الشيخ! المدعو: حمود بن عقلا (وفي رواية: بن عقلاء! ولا يتسع الوقت للترجيح!). وقد توفي قبل سنوات، اي قبل ان تندلع شرارة الارهاب هنا، ولو انه ادركها لكان له شان اخر معها. ومشايخ التكفير الثلاثة الذين اعلنوا تراجعهم، بعضهم من تلامذته، ان لم يكن جميعهم.

وهو اذ لم يدرك الحركة الارهابية عندنا؛ فقد ظهر تطرفه من خلال فتاوى التكفير التي صدرت منه بحق بعض الكتاب وبعض المطربين. والاهم - قبل هذا وبعده - نظرته الخاصة لطالبان، وكيف انه كان يراها الحكومة الاسلامية (الوحيدة) التي كانت تطبق الشريعة في كل مناحي الحياة.

لقد كان لطول عمره وغرابة ارائه (ما يسميه: فتاوى) دور في رواجه عند بعض من يجنح الى التطرف، ويدعو للجهاد المقدس مع طالبان. ولولا ذلك، لكان الرجل مجرد استاذ عابر في كلية شرعية، يعد من ادنى منسوبيها علما و وعيا، ولكان - بعد تقاعده - نسيا منسيا.

وكما اشرت من قبل الى الشيخ!: عمر عبدالرحمن، المسجون في امريكا على خلفية عملية ارهابية في التسعينيات، وانه كان استاذا في الازهر (فرع اسيوط) ولم يكن هذا الانتساب لجامعة شرعية رسمية، ليحول بينه وبين ان يكون المرجعية الروحية لتنظيم الجهاد الارهابي في مصر، فترة الثمانينيات. واذا كان هذا هو الحال مع الدكتور: عمر عبدرحمن، فكذلك الحال مع حمود بن عقلا، الذي مكث يدرس في كلية الشريعة لمدة ثلاثة عقود كاملة.

لك ان تتصور، كم من العقول قد تم تلغيمها عبر هذه السنوات الطوال، والتي قد لا يظهر منتوجها في التلاميذ مباشرة - لعدة اعتبارات - وانما تظهر في تلاميذ التلاميذ وربما تلاميذهم. ولو ان الذي اقتنع برواه من تلاميذه، لا يتعدى واحدا بالالف؛ لوجب علينا ان نبحث عن مكامن هذا الخطر في مجتمعنا، وعلى نحو صريح، فكيف اذا كان المتوقع اكثر من ذلك؟!.

مقولات هذا الرجل المتطرفة كثيرة. غير اني ساقف عند فتوى شهيرة له في طالبان - نشرت في مواقع تلاميذه ومريديه، وراجت في وقتها -؛ لنعرف من خلالها مستوى سذاجة ارائه من جهة، ومستوى خطورتها - رغم سذاجتها - من جهة اخرى. رويته لطالبان؛ تحدد الكثير من مواقفه منا ومن بقية العالم الاسلامي. وهي - في حال الاقتناع بها - في غاية الخطورة على الشباب المتدين؛ لانها وبكل صراحة تدعو الى القتال (الجهاد) مع طالبان. وهي الدعوة التي لباها الكثير من ابنائنا للاسف. وهاهم الان في معتقل جونتناموا؛ لانهم التقطوا من سفوح جبال تورا بورا. يقول عن طالبان: «فهي الدولة الوحيدة في العالم التي لا يوجد فيها محاكم قانونية، وانما حكمها قائم على شرع الله ورسوله في المحاكم القضائية وفي الوزارات وفي الدوائر وفي الموسسات، واما ما عداها من الدول الاسلامية فمنها من تحكم بالقوانين الوضعية الصرفة ومنها من تدعي (لا حظ كلمة: تدعي) تطبيق حكم الله ورسوله مع ما يوجد فيها من محاكم قانونية صرفة، حتى المحاكم الشرعية في مثل هذه الدول يكون معظم احكامها قائما على التنظيمات والتعليمات التي من صنع البشر، فلا فرق بينها وبين القوانين الوضعية الا بالاسم». ولكي تعرف خطورة هذا المقطع، لا بد ان تعرف ان قائله يرى تكفير من يحكّم القوانين الوضعية، دون تفصيل علمي، بين يفرق بين الجزئي والكلي، وبين المستحل وغير المستحل، وبين من يرى انها اجدى من الحكم الشرعي وبين من لا يرى ذلك...الخ. وعندما تعلم انه يرى تكفير كل هولاء؛ تعرف خطورة هذا المقطع علينا، فالتنظيمات والتعليمات هي الانظمة المدنية عندنا، كانظمة المرور والصحة...الخ.

هنا نرى ان الدولة (الوحيدة) التي تحكم الشرع كاملا - في نظر هذا الشيخ!، انما هي: طالبان. اما بقية الدول التي تحكم محاكمها بالشرع فهي (تدّعي). اذن، فهي لا تحكم الشرع الا بالاسم. والنموذج الذي يحكّم الشرع اسما ومسمى هو النموذج الطالباني. لهذا، فالنموذج الذي يجب ان تتوجه اليه القلوب المومنة هو النموذج الطالباني. وهذا يفسر كلام ابن لادن عن الامارة الاسلامية في افغانستان، وعن امير المومنين!!! - لاحظ: المومنين! -: الملا عمر!.

يقول ايضا في هذه الفتوى الطالبانية: «ومن الادلة على كون حكومة طالبان شرعية كون الدول الكافرة عدوة الاسلام والمسلمين تعاديها وتفرض عليها الحصار الاقتصادي وتقاطعها وتضيق عليها الخناق بسبب انتمائها الديني الاسلامي ليس الا». هنا استدلال بالسلب. اي، ما دام الاعداء - حسب تصنيفه - يعادونها، فلا بد ان تكون على حق وشرعية. والمعاداة بسبب الدين لا بسبب دعم الارهاب!. تفكير بدائي، يذكرنا بالمقولة السوقية الفارغة من اي منطق واقعي: عدو عدوي حبيبي. في هذه المقولة السوقية حكم عاطفي. لكن لا يمكن ان يكون هذا الحكم صحيحا في واقع معقد؛ فقد يكون عدو العدو عدوا، بل اشد عداوة وضررا من العدو الاول المفترض. لكنهم هكذا يفكرون، ويريدون ان يقودوا الامة بهذه البدائية الساذجة، كما فعلوها في افغانستان. يريدون تعميم نموذج الفشل، شعروا ام لم يشعروا.

بعد هذا، يذكر اهم ما امتازت به حكومة طالبان المسلمة. وهي عنده على هذا النحو:

«١- اهتمامها بمناصرة المجاهدين (يقصد الارهابيين؛ لان طالبان لم تقاتل الروس، بل قاتلت الافغان المجاهدين قبلها) والذب عنهم وهذا مشهود لهذه الدولة.

٢- انه لا يوجد فيها اعلام محرم مخالف للشريعة. (حقيقة لم يوجد فيها اعلام محرم ولا غير محرم)

٣- انها جادة وصادقة في اقامة الشعائر الاسلامية واقامة الحدود وتتبع المنكرات الظاهرة والمعاقبة عليها واسلمة التعليم والاعلام.

٤- انها الدولة الوحيدة التي تسير في قضايا المراة على مقتضى الشريعة، لا وفق نهج العلمانيين الذين يدفعون المراة الى التبرج والسفور ومخالطة الرجال وقيادة السيارة ونحو ذلك.

٥- انها الدولة الوحيدة التي بها وزارة مستقلة باسم وزارة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر». بعد هذا يدعوهم الى الثبات على هذا المنهج، والى عدم الاكتراث بضغوط الدول الكافرة، وان لهم اسوة برسول الله - صلى الله عليه واله وسلم - والمسلمين معه، حيث حاصرهم الكفار في الشعب في محاولة لصدهم عن هذا الدين، وكانت العاقبة للمتقين. وهنا يظهر المكر الاستدلالي في استدعاء الحدث التاريخي المقدس ليكون تقديسا لغير المقدس. هو جزء من الية الحشد الاصولي الذي يقيم تعادلا في التصور بين اللحظات المضيئة في التاريخ، وبين مسيرتهم الايديولوجية الخاصة. بعد ذلك يدعو الدول الاسلامية صراحة لتحذو حذو طالبان في تحكيم الشريعة في كل مناحي الحياة.

هذا الثناء المفرط على طالبان يبرره بما يراه تميز طالبان. وهي اشياء يحلم التيار الاصولي برويتها في واقعه المحلي. بهذا تصبح طالبان او النموذج الطالباني في الخيال المتطرف نموذجا للصفاء الاسلامي الخالص الذي يجب تمثله، وقسر المجتمعات على تمثله. هذا ليس مجرد رغبة او حلم، بل هو سعي معلن. وهذا ما نجده في دعوة هذا الشيخ! للجهاد مع طالبان، كما ورد في هذه الفتوى التي اشرنا اليها، اذ يقول بكل صراحة عن حكومة طالبان: «فنهيب باخواننا المسلمين ان يقوموا بدعمها ماديا وتاييدها اعلاميا...». ويقول ايضا: «يجب دعم دولة طالبان والجهاد معها من باب نصرة الاسلام والتعاون على البر والتقوى». طبعا، اذا سمع الشاب المتدين مثل هذا، وسمع فتواه في موضع اخر، والتي ينص فيها على ان ترك الجهاد كفر، حين يقول: «ترك الجهاد كفر لقوله صلى الله عليه وسلم... حتى تراجعوا دينكم... فهذا يدل على ان ترك الجهاد كفر» (لاحظ الفقه في الاستدلال!!!، اذ جعل الرجوع عن الجهاد كفرا!!!) اذا سمع الشاب ان ترك الجهاد كفر، وان الجهاد يكون مع طالبان لانها الحكومة الوحيدة التي تدعم المجاهدين، فماذا سيكون مصيره، خاصة عندما يسمع - ايضا - فتواه التي يعنفنا فيها لاننا تركنا الجهاد، فاضطررنا ابان الغزو العراقي للكويت الى الاستعانة بالدول الصديقة، يقول في هذه الفتوى: «لم تتردد هذه الدولة باستدعاء الدول الكافرة لحمايتها والدفاع عنها غير مكترثين بالحكم الشرعي المترتب على ذلك». ثم يقول: «اليس عاراً (هكذا!) ما بعده عار وخزياً (هكذا!) ما بعده خزي ان نلجا الى طلب الحماية من دول الكفر».

اذا اضفنا هذا الى ما قبله؛ نقرا مثل هذا ونسمعه، ثم نتساءل: من اين ياتي هولاء الذين يتطايرون من بيننا الى افغانستان والعراق، ثم - بعد امد ليس بالطويل - يقعون بيننا، مكفرين ومفجرين؟!. اظن اننا لا نجهل الجواب، ولكننا لا نمتلك الجراة على تحديد الجواب.

---

* نقلا عن جريدة (الرياض) السعودية

عن الإسلام السياسي: محاولة لفك الالتباس عن الناس..!

لم يحدث أن عكست حادثة حالة الالتباس التي تعيش فيها الأمة العربية قدر واقعة مقتل الزرقاوي وما تبعها من وقائع كان أهمها - في ما يهمنا - قيام أربعة من أعضاء مجلس النواب الأردني بالمشاركة في «عرس» «استشهاد» زعيم القاعدة في بلاد الرافدين. فمنذ فترة ليست بعيدة كان الرجل قد قام بواحدة من أبشع الأعمال الإرهابية التي قام في واحدة منها بتفجير حفل زفاف في أحد فنادق عمان، فانقلبت الزيجة إلى جنازة، ولم يبق من فرحة إلا أشلاء وأجساد وأرواح ممزقة. ولمن نسي فقد كان من بين المدعوين المخرج السوري الأشهر مصطفى العقاد الذي اشتهر فيلماه «محمد رسول الله» و «عمر المختار» باعتبارهما أفضل الأعمال الفنية السينمائية قاطبة التي تشرح الدين الإسلامي وتشيد بالمقاومة العربية والإسلامية ضد الاستعمار. ولكن الضربة جاءت في مقتل، ومات المخرج ومعه عدد غير قليل من المناضلين الفلسطينيين الذين شاركوا في المقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل خلال فترات مختلفة.

عبد المنعم سعيد*

لقد كتبنا - وآخرون - عن الحادث في حينه، ولكن مقتل الزرقاوي أعاده إلى الأذهان مرة أخرى لكي يكون مثالا صافيا نقيا على الالتباس في الذهن العربي حول قضايا المرحلة حينما طرح السؤال الجوهري: إذا كان الزرقاوي شهيدا يستحق عرسا يهنأ فيه، وليس جنازة يعزى فيها، فماذا يكون حال هؤلاء الذين قتلهم زعيم القاعدة، سواء كانوا من أهل الأردن أو أهل العراق، وسواء كانوا من السنة أو الشيعة أو من أهل الكتاب، وهل يمكن اعتبارهم شهداء عند ربهم يرزقون، أم أنهم محض ضحايا ماتوا في حوادث لا تختلف كثيرا عن حوادث السيارات في ميدان مزدحم؟ وإذا كان هؤلاء شهداء أيضا، فهل معنى ذلك أنه من الجائز تماما أن يكون القاتل والمقتول شهيدين على قدم المساواة، أم أن ذلك نوع من استخدامات «العوام» - كما قال واحد من زعماء حركة الإخوان المسلمين في الأردن - حيث تقتصر الشهادة فقط على المقاتلين لقوات الاحتلال الأجنبية؟

والحقيقة أن هذه الحالة من الالتباس ليست جديدة بالمرة، وهي حالة مصاحبة دوما لحالات الفتنة الكبرى التي يختلط فيها الحق بالباطل حتى يغيب الفارق بينهما؛ وبعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم تقاتل عدد من المبشرين بالجنة في ما بينهم حتى جاء التحكيم بالقرآن، فإذا الدماء تفيض أنهارا ويستحيل معها دخول القاتل والمقتول في النار. بل لعل ذلك هو التعريف الدقيق للفتنة حيث ينقسم الناس على الحق والباطل معا، ويختلفون على الحس السليم، ويذهب كل منهم في اتجاه شيعا وأحزابا، ولا يبقى بعد ذلك إلا عداوات وأحقاد وكراهية لآخر يعرف بأنه كل من ليس معنا. فالعالم لا ينقسم إلى «فسطاطين» يختلفان ويتناقضان على أمور شتى، ولكنه ينقسم إلى فسطاط فيه جماعة، وفسطاط آخر فيه كل من لم يلحق بالجماعة الأولى. وكان ذلك تحديدا هو ما جعل المصريين في طابا، والأردنيين في الأردن، والعراقيين في العراق، والسعوديين في السعودية، والمسلمين في كل البلاد الإسلامية، أهدافا للقتل والتمثيل مثلهم مثل الأعداء الأمريكيين المحتلين للعراق، والأعداء الصهاينة المحتلين لفلسطين.

وهنا يظهر تحديدا التناقض والالتباس التي تقع فيه حركة الإخوان المسلمين ومن والاها من الكتاب والمفكرين، فبحكم الرغبة في المشاركة في العملية السياسية الرسمية السلمية فإنها تريد الوقوف وسط الناس، أو وسط فسطاط الأحزاب والأعراس والجنازات، وباختصار حياة الناس العادية؛ ولكنها في نفس الوقت لا تريد أن تكون بعيدة عن الفسطاط الآخر الذي يمسك بالبندقية في يد، والقرآن والشريعة في اليد الأخرى. وهنا تصبح حقيقة الالتباس جلية في أن تكون في فسطاطين في آن واحد، وتحاول التغلب علي هذا الوضع الصعب الملتبس المتناقض من خلال سلسلة من التركيبات اللغوية، فإذا بها تجعل الغامض أشد غموضا، والملتبس أكثر التباسا، وفي كل الأحوال فإنها لا تقول لنا من الشهيد حقا، ومن صاحب العرس، ومن صاحب الجنازة، ومن القاتل ومن المقتول.

فالحقيقة التي لا مراء فيها أنه خارج فلسطين حيث لا تزال منظمتا حماس والجهاد الإسلامي تحافظان حتى الآن على حدود المعركة مع إسرائيل ضمن فهمها الاستراتيجي للقضية؛ فإن الغالبية الساحقة من عمليات الجماعات الإسلامية المسلحة الأخرى في العالم الإسلامي وجهت جهودها الرئيسية ضد المسلمين على كافة توجهاتهم وعقائدهم. وبإحصاء عدد العمليات المسلحة، وأعداد القتلى والجرحى والمخطوفين والمعذبين ومقطوعي الأطراف والمشوهين كانوا من العرب والمسلمين. وسواء كان الحال خاصا بالجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر، أو كان خاصا بالجماعة الإسلامية المقاتلة في الشيشان، أو بجماعة طالبان وحلفائها في أفغانستان، أو الجماعات الإسلامية التي قامت بعمليات قتل وإرهاب في مصر والسعودية وتركيا فإن أهدافها الرئيسة لم تكن عدوا محتلا، بل كانت دوما ضد المواطنين المحليين بهدف إخضاع المجتمعات العربية والإسلامية لنمط معين من الحكم والتحكم الاجتماعي والثقافي لا يخضع للمساءلة أو التقييم.

وحتى تكون الأمور واضحة وغير ملتبسة فإن التأييد مطلوب لكل أنواع مقاومة الاحتلال الأجنبي، شريطة أن تكون هناك هيئة ما تلقى التوافق أو الإجماع بين المواطنين من ناحية، ولديها استراتيجية معلنة للكفاح وصورة للمستقبل تسمح بالمشاركة السياسية. ولا يكفي إطلاقا أن يكون مشروع الزرقاوي المعلن هو مقاومة الاحتلال الأمريكي، ثم تكون النتيجة هي قتل العراقيين، والأردنيين، واعتبار البرلمان نوعا من «الشرك»، ثم بعد ذلك يصبح الزرقاوي شهيدا يستحق عرسا يقف على أبوابه أعضاء منتخبون في مجلس النواب الأردني. وببساطة فإن الأصل في مشروعات المقاومة هو حبها لشعبها وأهلها وناسها واستعدادها للدفاع عنهم ضد المحتل وضد كل الجماعات التي تحاول استغلال فترة التحرير لكي تصفي حسابات عرقية وأثنية. وإذا حدث ذلك فإنه لا يعد أبدا نوعا من الممارسات الخاطئة أو المستنكرة - على حد تعبير كاتب مرموق - وإنما هي خيانة لا مراء فيها للأمة وخروج لا شك فيه عن الدين.

ولكن ربما كانت المعضلة الكبرى في الفكر العربي أن السائد في الجماعات السياسية القومية والإسلامية، وتعبيراتها الفكرية في الصحف وأدوات التعبير المختلفة، هي أنها تكره الأعداء والمحتلين أكثر مما تحب شعوبها وأهلها. ولذلك فإن قيام الزرقاوي بقتل جماعة من الأمريكيين يكفي شفاعة له إذا قتل المئات من المسلمين، وقيام جماعة من الإرهابيين بقتل عدد من «اليهود» يعطيهم الحق في القتل «الخطأ» لعدد أكبر من المصريين في طابا. وحتى لو غاب «اليهود» والإسرائيليون كلية من شرم الشيخ أو من ذهب فإن فضيلة المحاولة تغفر لهم قتل المصريين الذين تصادف وجودهم على أرض مصر!

وبصراحة فإن حالة جماعة الإخوان المسلمين في الأردن تضع جماعات الإخوان كافة موضع الاختبار في فك الالتباس بين المقاومة والإرهاب، وبين حرب التحرير والاستقلال ومعارك بناء الأوطان. إنها ساعة للفرز والتدقيق، للوضوح وليس للغموض، للبقاء ضمن فسطاط الناس أو العبور كلية إلى الفسطاط الآخر من دون التباس وبهلوانيات وأكروبات فكرية. وبصراحة فإن المرحلة لا تسمح بالتباسات تجعل القاتل شهيدا، والإرهاب مقاومة!

---

* نقلا عن جريدة (الشرق الأوسط) اللندنية

تفكيك خطاب الآخر الغربي!

في حوار الثقافات التخيلي الذي دار بين مجموعة من المثقفين العرب ومجموعة مناظرة من المثقفين الغربيين، بدأت المجموعة العربية في ممارسة النقد الذاتي، على أساس نظريتنا في حوار الثقافات والتي تقوم على منهج ثلاثي الأبعاد: النقد الذاتي، وتفكيك خطاب الآخر، وأخيراً التفاهم من منطلق التعايش الثقافي على حلول مشتركة للمشكلات القائمة بين الأنا والآخر، أو بعبارة أخرى في حالتنا على وجه الخصوص بين العرب والغرب.

وقد قررنا في مجال تقرير أولوية النقد الذاتي في حوار الثقافات والذي ينبغي أن يمارسه كل طرف من أطراف الحوار، أنه هو الذي يعطى في الواقع شرعية تفكيك خطاب الآخر، وممارسة النقد العلمي لمنطلقاته الإيديولوجية، ولسياساته المبنية على هذه المنطلقات.

وفي مجال ممارسة هذا النقد العلمي ليس هناك مفر من تطبيق منهجنا الذي درجنا على تطبيقه في دراساتنا المتنوعة، وهو المنهج التاريخي النقدي المقارن. المنهج التاريخي أولاً ضروري إذ أنه بغير وضع الظواهر في سياقها التاريخي يمكن أن يصل كل طرف من المتحاورين -على وجه الخصوص- إلى تعميمات جارفة عن الآخر، مثل التعميمات التي أشرنا إليها في المقال الماضي عن "العجز الديمقراطي" في العالم العربي في الوقت الراهن، بدون إشارة إلى تسبب الاستعمار الغربي في توليد هذه الظاهرة جزئياً على الأقل.

والمنهج النقدي ثانياً هو الذي يعتمد على نظريات ومفاهيم علم اجتماع المعرفة الذي يربط بين المعرفة والبناء الاجتماعي بكل أنساقه السياسية والاقتصادية والثقافية. والمنهج المقارن أخيراً لأنه بدون التطبيق المحكم لقواعد المقارنة بين المجتمعات، تصبح التعميمات الجارفة عن الثقافات الأخرى ليس لها أي مدلول بالمعنى العلمي.

وإذا أرادت المجموعة العربية التي تمارس الحوار مع المجموعة الغربية من المثقفين أن تمارس عملية تفكيك خطاب الآخر الغربي بعد أن فرغت من ممارسة النقد الذاتي، فإنها يمكن أن تضع يدها على أربع ظواهر برزت في الخطاب والممارسة الغربية في السنوات الأخيرة، وهي إعادة إنتاج المركزية الغربية، وبروز العنصرية الجديدة في أوروبا، وسيادة اتجاهات كراهية الأجانب، وأخيراً وقد يكون أولاً تبني مواقف واتجاهات سلبية إزاء العرب والمسلمين، وخصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١.

وقد سبق لنا في كتابنا "حوار الحضارات: تفاعل الغرب الكوني مع الشرق المتفرد" الصادر عن دار نشر "ميريت" عام ٢٠٠٢، أن عنونا الفصل الثاني من الكتاب "بين المركزية الغربية والخصوصية الثقافية"، وذلك إدراكاً منا أن هذا هو جوهر إشكالية حوار الثقافات.

وهذه الإشكالية ترد إلى أن أبناء الثقافة الغربية ينطلقون من أن مرجعية القيم الغربية هي المرجعية الأساسية التي تصلح لأن تكون المرجعية العالمية للقيم، في حين أن أبناء الثقافات الأخرى ومن بينهم أبناء الثقافة العربية والإسلامية، يدافعون عن هويتهم في مواجهة الموجات المتدفقة للعولمة، بالتشبث الذي قد يكون مغالى فيه بخصوصيتهم الثقافية.

وفي معالجتنا لمشكلة المركزية الغربية اعتمدنا أساساً على كتاب المفكر العربي الدكتور عبدالله إبراهيم "المركزية الغربية: إشكاليات التكون والتمركز حول الذات" الصادر عام ١٩٩٧ عن المركز الثقافي العربي في بيروت. وهذا الكتاب في تقديرنا من أفضل ما كتب باللغة العربية في الموضوع.

ولن نعيد هنا ما كتبناه من قبل، ولكننا نريد أن نلقي أضواء جديدة حول ظاهرة المركزية الغربية، أو ما درج عليه المؤلفون من إطلاق اسم "المركزية الأوروبية" عليها، نظراً لأن أوروبا ظلت لقرون عديدة قبل اكتشاف أميركا هي مركز الكون العالمي، وخصوصاً في مرحلة المد الاستعماري الإمبريالي، الذي سمح لبعض الدول الأوروبية أن تستعمر وتسيطر على قارات بأكملها كانت غارقة في سبات التخلف.

والمركزية الأوروبية كما تعرفها موسوعة ويكيبيديا Wikipedia أو الموسوعة الحرة المنشورة على الإنترنت هي "الممارسة الواعية أو غير الواعية، التي تركز على الاهتمامات الأوروبية أو الغربية عموماً في مجالات الثقافة والقيم على حساب باقي الثقافات".

ومن تجليات المركزية الأوروبية أن أسماء المناطق الأساسية في العالم صيغت تكريماً للرحالة أو للساسة الأوروبيين، مثل بحيرة فكتوريا في أفريقيا، أو تحت تأثير رؤية العالم الأوروبية.

فالشرق الأوسط -على سبيل المثال- يصف منطقة هي على الشرق قليلاً بالنسبة لأوروبا، كما أن الشرق الأقصى أو الشرق البعيد هو في اتجاه شرق أوروبا كما أن الغرب يعني أوروبا الغربية.

السيد يسين *

ونفس الشيء نجده في مجال تاريخ العلوم، والذي يدرس باعتباره بدأ بالإغريق ثم انتقل إلى الرومان، وتوقف أثناء مرحلة القرون الوسطى، وبعد ذلك استمر نموه مع فترة النهضة والثورة الصناعية. ونادراً ما يرد ذكر الإنجازات الآسيوية أو العربية أو الفرعونية أو الإسلامية في تاريخ العلوم، ولعل هذا ما دفع مؤرخ العلوم الإنجليزي الشهير "نيدهام" إلى أن يكتب كتاباً شهيراً ركز فيه على الإنجازات الصينية في العلوم والتكنولوجيا. وفي نفس السياق تستمد اكتشافات ومؤلفات مؤرخ العلم العالمي المصري الدكتور رشدي راشد مدير الأبحاث بالمركز القومي للبحث العلمي في فرنسا والأستاذ بجامعة طوكيو سابقاً أهميتها. فقد استطاع أن يعيد كتابة تاريخ العلم العالمي في ضوء تحقيقه ونشره لمخطوطات عربية وإسلامية، تثبت سبق العرب والمسلمين لعديد من العلماء الأوروبيين من أمثال ابن الهيثم والكندي وعشرات غيرهم.

ويمكن القول إنه مع نهاية الحقبة الاستعمارية الأوروبية في بداية الخمسينيات وحصول عديد من دول العالم الثالث على استقلالها الوطني، وانبعاث الأشعة الحضارية المبهرة للكتاب والفلاسفة والفنانين والمبدعين والعلماء من أبناء القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، ذوت دعاوى المركزية الغربية، وانزوت في كهوف اللاشعور التاريخي الأوروبي.

غير أنه في بعض اللحظات التاريخية الفارقة تنبعث من جديد ولو لفترة قصيرة دعاوى المركزية الأوروبية. ومن بين هذه اللحظات الفارقة ما اكتشفته أثناء تأليف كتابي "الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر" الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية عام ١٩٧٣ بالقاهرة.

ومؤدى الاكتشاف أن القرار التاريخي للملك فيصل رحمه الله ملك السعودية بقطع البترول عن الغرب عام ١٩٧٣، قد أدى إلى بروز اللاشعور التاريخي الأوروبي وما يحمله من عداوة إزاء المسلمين والعرب. وقد ظهر ذلك واضحاً في مقال نشرته جريدة "لوفيغارو" الفرنسية جاء فيه أن قرار الملك فيصل إنما هو انتقام من "شارل مارتل" القائد الفرنسي الذي نجح في صد الغزو الإسلامي لمدينة بواتييه!

فانظر كيف تتم الاستعادة الأوروبية لتاريخ الصراع القديم بين المسلمين والأوروبيين لتفسير قرارات سياسية معاصرة!

غير أن ما أطلقنا عليه إعادة إنتاج مذهب المركزية الأوروبية وتجليات ذلك في الخطاب الأوروبي وفي السياسة الأوروبية في العقد الأخير، تتجلى -أكثر ما تتجلى- في التشريع الفرنسي الذي وافقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية منذ فترة قصيرة والذي نص بكل صراحة ووضوح وقطعية على تمجيد الاستعمار الفرنسي وإبراز فضائله في تمدين الشعوب.

وهو النص الذي أثار أزمة حادة بين الجزائر وفرنسا، وخصوصاً لما فيه من تزييف صريح لتاريخ الاستعمار الاستيطاني الفرنسي للجزائر الذي استمر حوالى ١٣٠ عاماً، والذي مورست فيه أعنف المجازر وأكثرها دموية، وركز على محو الهوية الإسلامية الجزائرية.

وهكذا يمكن القول إنه في باب تفكيك خطاب الآخر، لابد أولاً من نقد إعادة إنتاج المركزية الأوروبية ونفي منطلقاتها ومزاعمها في ضوء التاريخ الحقيقي للعالم، بعيداً عن الادعاءات الكاذبة لتمجيد الذات، والمحاولات الفاشلة للتهوين من شأن الآخرين.

---

* نقلا عن جريدة (الاتحاد) الإماراتية